



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

تموز 2013

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر تموز للعام 2013، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

رصدت الهيئة خلال شهر تموز من العام 2013 الانتهاكات النمطية التي تتكرر كل شهر كانتهاكات الحق بالحياة والتعذيب وسوء المعاملة وعدم اتباع الإجراءات القانونية في عمليات الاعتقال ومصادرة أموال المواطنين دون حكم قضائي وانتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي والاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة وانتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وانتهاكات حقوق الوظيفة العمومية والفصل منها وعدم تنفيذ قرارات المحاكم إضافة إلى رصد أحكام الإعدام.

- سجلت الهيئة خلال شهر تموز 13 حالة وفاة 8 حالات في قطاع غزة و 5 حالات في الضفة الغربية. وقد تركزت تلك الحالات حول الوفاة نتيجة الشجارات العائلية وعدم توفير شروط السلامة العامة والوفاة في ظروف غامضة والوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح.
- رصدت الهيئة 29 شكوى تعذيب وسوء معاملة منها 5 شكاوى في الضفة و 24 شكوى في القطاع.
- رصدت الهيئة 36 حالة اعتقال تعسفي منها 15 شكوى في الضفة الغربية و 21 شكوى في قطاع غزة.
- رصدت الهيئة صدور حكم إعدام واحد في قطاع غزة.
- رصدت الهيئة عدة حالات اعتداء على تجمعات سلمية واعتداء على صحافيين وإغلاق مقار مؤسسات إعلامية في قطاع غزة.
- رصدت الهيئة عدم تنفيذ قرار صادر عن محكمة فلسطينية في الضفة الغربية إضافة إلى استمرار عدم تنفيذ قرارات صدرت في السابق متعلقة بالشأن الإداري.

تفاصيل الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة 13 حالة وفاة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 12 حالة وفاة منها 5 حالات في الضفة الغربية و 8 حالات في قطاع غزة. 5 حالات وفاة وقعت نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة 3 منها وقعت في الضفة الغربية وحالتان في قطاع غزة. 5 حالات وقعت نتيجة الخلافات والشجارات العائلية 3 منها في قطاع غزة وحالتان في الضفة الغربية. حالتا وفاة وقعتا نتيجة فوضى السلاح في قطاع غزة. حالة وفاة واحدة في الأنفاق في قطاع غزة.

توضيح لحالات الوفاة:

1. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة

- بتاريخ 2013/7/4 توفي المواطن عبد المطلب موسى محمود موسى 55 عاماً من سكان قرية قريوت بمحافظة نابلس، جراء إصابته بجروح نتيجة سقوطه من الطابق الخامس أثناء عملة في بناية قيد الإنشاء في بلدة بيتونيا بمحافظة رام الله والبيرة، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وقد تم تسليم جثة المواطن المذكور إلى ذويه لعدم وجود شبهات جنائية.

- بتاريخ 2013/7/7 توفي المواطن محمود اسماعيل مسلم 54 عاماً من سكان قرية تليفيت بمحافظة نابلس جراء إصابته بجروح نتيجة سقوطه من بناية قيد الإنشاء (قصر المؤتمرات الرئاسي في بلدة سردا بمحافظة رام الله والبيرة)، ووفقاً للمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتبين وقوع الحادث بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة.

- بتاريخ 2013/7/22 توفي المواطن عطية محمود غوير 95 عاماً من سكان بلدة زعتر بمحافظة بيت لحم جراء إصابته بجروح نتيجة سقوطه من علو أثناء وجوده في مستشفى بيت جالا الحكومي، ووفقاً للمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتبين أن الحادث وقع بعد أن قام المواطن المذكور النزول في مستشفى بيت جالا وقبل موعد الإفطار وأثناء وجوده في غرفته بالطابق الثاني في قسم الباطني للرجال وأثناء غياب المرافق له وهو نجله قام بالنهوض عن سريره وفتح شبك الغرفة المحاذي والمطل على سطح بناء قيد الإنشاء وقام بالسير عليه قرابة 10 أمتار وسقط من علو ما أدى إلى وفاته على الفور. وأضافت الشرطة أنه لا يوجد أي شبهة جنائية وأن الحادث وقع بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة.

- بتاريخ 2013/7/23 توفي الطفل هاشم مرازيق أبو مغيصيب 8 أعوام من مدينة دير البلح جراء غرقه في بركة مياه. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الطفل المذكور سقط في بركة مياه زراعية في وادي السلقا بدير البلح، أثناء لهوه مع أقرانه في المنطقة، وقد تم نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى بالمدينة حيث أعلن عن وفاته وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/7/26 توفي الطفل **عمر توفيق اللوحي 11 عاماً** من مدينة رفح جراء غرقه في بركة مياه ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإنه قد عثر على جثة الطفل المذكور في بركة مياه زراعية في منطقة حي النصر شمال مدينة رفح، بعد أن فقدت آثاره، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

2. حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات العائلية والقتل الخطأ

- بتاريخ 2013/7/15 توفي المواطن **موسى سليمان عوده الهرش 33 عاماً** من بلدة العيزرية بمحافظة القدس جراء إصابته بعدة طعنات بواسطة آلة حادة (سكين) وذلك على خلفية شجار عائلي وقع في بلدة العيزرية، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وألقت القبض على المتهم، وتم نقل الجثة إلى معهد الطب الشرعي للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء الوفاة.

- بتاريخ 2013/7/16 توفيت المواطنة **نجاح سليمان أبو شباب 55 عاماً** من مدينة خانينوس جراء إصابتها بعدة طعنات بألة حادة في الصدر. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المواطنة المذكورة أصيبت خلال مشاجرة عائلية داخل منزل العائلة حيث أصيب الأبناء والزوجة بعدة طعنات، وتم نقلهم إلى مستشفى ناصر بالمدينة حيث أعلن عن وفاتها بعد ساعات، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتم توقيف المشتبه به على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2013/7/21 توفي المواطن **إياد حسن كتكت 22 عاماً** من مخيم جباليا، متأثراً بإصابته بجراح بالآلات حادة في الرأس والظهر. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المواطن المذكور أصيب نتيجة الاعتداء عليه إثر شجار عائلي وقع في اليوم السابق، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وأوقفت عدداً من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2013/7/29 توفي المواطن **يحيى يوسف الرياضي 56 عاماً** من مدينة رفح جراء إصابته بجروح نتيجة طعنه بألة حادة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب بطعنة بواسطة سكين وذلك خلال شجار عائلي في بيت للعزاء، وتم نقله إلى مستشفى أبو يوسف النجار بالمدينة، حيث أعلن عن وفاته. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتم توقيف عدد من المتورطين في الشجار.

- بتاريخ 2013/6/30 توفي المواطن **سائد الشولي (العمر)** من سكان قرية سبسطية بمحافظة نابلس جراء إصابته بجروح، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد تلقت غرفة العمليات في جهاز الشرطة بلاغاً حول خطف المواطن المذكور أعلاه والذي يعمل سائقاً لمركبة عمومية، وعلى الفور تحركت قوة من الشرطة وعثرت على المركبة بالقرب من بلدة تل بالمحافظة وهي محترقة كما عثر على جثة المواطن المذكور ملقاة على الأرض ومقيدة

الأيدي، وقد تبين أن الجريمة وقعت على خلفية جنائية وتم إلقاء القبض على الجناة بعد 4 ساعات من وقوع الجريمة. اعترفوا بالجريمة وتم تحويلهم إلى الجهات المختصة من أجل إجراء المقتضى القانوني بحقهم، وعلى الفور تحركت القوات الأمنية إلى بلدة سبسطية من أجل توفير الحماية للمنازل والممتلكات.

3. حالات الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح

- بتاريخ 2013/7/12 توفي الطفل يوسف شادي يوسف درويش 3 أعوام من مخيم النصيرات جراء إصابته بعبارة ناري في الرأس. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن الطفل أصيب بعبارة ناري مجهول المصدر بينما كان يلهو مع أطفال من أقاربه في فناء منزل العائلة الواقع في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، وقد تم نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، ولخظورة حالته تم تحويله إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، حيث توفي هناك. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/7/31 توفي المواطن عليان محمد التلثاني 26 عاماً من مدينة دير البلح جراء إصابته بعبارة ناري في الرأس ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور قد أصيب خلال قيام أربعة أشخاص ملثمين ومسلحين بأسلحة رشاشة باقتحام شقته السكنية الملاصقة لمصنع تملكه العائلة (مصنع العودة للبسكويت) وهدفت العملية إلى السطو على الخزنة الموجودة في المصنع وسيارة جيب، تم خلال ذلك تبادل لإطلاق النار بين المهاجمين والمذكور ووالده، ما أسفر عن مقتل المواطن المذكور، وقد حضرت الشرطة إلى المكان، وفتحت تحقيقاً في الحادث وألقت القبض على المهاجمين.

4. حالات الوفاة في الأنفاق الواقعة على الحدود بين قطاع غزة ومصر

وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة وفاة واحدة وقعت نتيجة حوادث الأنفاق وتتخلص تلك الحادثة في أنه بتاريخ 2013/7/21 توفي المواطن عبد الرحمن محمد طباسي 25 عاماً من مدينة خان يونس جراء انهيار ترابي عليه أثناء وجوده في أحد الأنفاق التي يعمل بها على الحدود الفلسطينية المصرية.

5. الحكم بالإعدام

- بتاريخ 2013/7/10 أصدرت محكمة بداية خان يونس حكماً بالإعدام شنقاً بحق المواطن محمد فتحي عثمان 24 عاماً من رفح بعد إدانته بتهمة القتل قصداً والسلب، خلافاً لأحكام قانون العقوبات العام 1936.

6. الإصابات نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح - انفجارات داخلية:

بتاريخ 2013/7/20 أصيب المواطن سلامة محمد اشكنتنا 20 عاماً من مدينة غزة بجراح ناجمة عن انفجار قنبلة يدوية في يديه بينما كان يلهو بها أمام منزله، وقد تم نقله إلى مستشفى الشفاء بالمدينة وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/7/30 أصيب المواطنون (محمد ناصر أبو عبيد 20 عاماً وأدهم محمود عابد 32 عاماً وراجح سليمان أبو عبيد 39 عاماً) من مدينة دير البلح بعيارات نارية في أنحاء مختلفة من الجسم. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد وقعت الاصابات اثر مشادة بين المواطنين من جهة والعمال الذين يعملون على تنفيذ عملية توسعة شارع صلاح الدين الرئيس بالمنطقة من جهة ثانية، تم خلالها استخدام الأسلحة الأوتوماتيكية والمسدسات وإطلاق النار من الطرفين، وتم نقل المصابين إلى مستشفى شهداء الأقصى بالمدينة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وقامت بفض الشجار وتم توقيف عدد من المشاركين وفتحت تحقيقاً في الحادث.

7. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 29 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة منها 5 شكاوى في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة، وقد توزعت الشكاوى في الضفة الغربية على النحو التالي: 3 شكاوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة. و شكوى واحدة ضد جهاز المخابرات العامة وشكوى ضد جهاز الأمن الوطني. أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة 24 شكوى سُجّلت 23 شكوى ضد جهاز الشرطة وشكوى واحدة ضد جهاز الأمن الداخلي. وقد تركزت إدعاءات التعذيب حول الشبح واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة: ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية. تلقت الهيئة خلال شهر تموز في الضفة الغربية 15 شكوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 21 شكوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية.

ثالثاً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي

- بتاريخ 2013/7/2 تقدم الصحفي يوسف الشايب بشكوى للهيئة حول قيام عدد من أفراد الشرطة بتاريخ 2013/6/30 بتقييد عمله وحرية في العمل الصحفي، أثناء تغطيته لحادثة محاولة أحد المواطنين إحراق نفسه أمام وزارة المالية في مدينة رام الله، ووفقاً لإفادته فقد تم اقتياده إلى داخل مقر وزارة المالية واستجوابه حول عمله الصحفي في مكان الحادث وبعدها سمح له بالمغادرة.

- بتاريخ 2013/7/15 قامت عناصر من جهاز الشرطة والأمن الداخلي بغزة بتفريق تجمع سلمي بالقوة في ساحة الجندي المجهول وسط مدينة غزة، كان قد دعا إليه ناشطون عبر صفحات التواصل الاجتماعي "الفيسبوك"

وذلك للتظاهر ضد قانون ومخطط "برافر الاسرائيلي" الذي يعمل على تهويد النقب ومصادرة مئات آلاف الدونمات من العرب البدو في النقب. ووفقاً لإفادات بعض الشبان والفتيات المشاركين في الاعتصام للهيئة، أنه عند البدء في تجمع العشرات منهم، ورفع شعارات التضامن مع الفلسطينيين من بدو النقب، تواجدت عناصر من الشرطة، ومن جهاز الأمن الداخلي يرتدون الزي المدني، وتوجهوا إلى المعتصمين وطالبوهم بمغادرة المكان فوراً بذريعة عدم حصولهم على ترخيص مسبق من وزارة الداخلية، وحسب المنظمين للتجمع أنهم قاموا قبل الموعد المحدد بعدة أيام بتقديم ثلاث إشعارات لوزارة الداخلية وقيادة الشرطة، إلا أنهم لم يتلقوا أي رد. وقام الأمن الداخلي باستدعاء الناشط الشبابي (ابراهيم الطلاع) الذي تقدم بالإشعار، وتم احتجازه والتحقيق معه، وأخلي سبيله بعد انتهاء الاعتصام. كما تم احتجاز كل من الناشطين (يوسف النوري، وماجد ابو سلامة) والتحقيق معهما حول الدعوة للتجمع. وتم فض التجمع السلمي بعد نصف ساعة من انعقاده، بعد التهديد بفضه بالقوة، وبإحضار الشرطة النسائية للتعامل مع الفتيات المشاركات في التجمع السلمي.

- بتاريخ 2013/7/16 قام جهاز المباحث بمركز شرطة الشرقية بمحافظة خانيونس باستدعاء المواطن، الصحفي حاتم عبد ربه أبو دقة 42 عاماً من بلدة عيسان الكبيرة شرق خانيونس، ويعمل في وكالة الصحافة الفلسطينية وفا. ووفقاً لإفادة الصحفي المذكور للهيئة أنه توجه إلى مركز شرطة الشرقية بناء على استدعاء مسبق، وتم احتجازه مدة ساعة، قبل أن يتم التحقيق معه حول مشاركته في اعتصام سلمي تم تنفيذه في وقت سابق بتاريخ 2013/7/8 من قبل الأهالي في منطقة الفراحين بعيسان للاحتجاج على انقطاع المياه في المنطقة. وتم إخلاء سبيله بعد أن طلب منه التوقيع على تعهد بالحضور إلى مركز الشرطة في حال استدعائه، وتعهده بعدم إثارة الشغب.

- بتاريخ 2013/7/25 أصدر النائب العام في غزة قراراً يقضي بإغلاق مكتب قناة العربية الفضائية الواقع في برج الشروق وسط مدينة غزة، ومكتب وكالة معاً الإخبارية الواقع في برج شوا وحصري في مدينة غزة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن قوة من أفراد الشرطة "المباحث العامة" حضرت إلى مكتب قناة العربية وأبلغت مدير المكتب بقرار الإغلاق، وتم إطلاعه عليه وكان مفاده أن القرار جاء إثر نشر أخبار وشائعات تهدد السلم الأهلي وتضر بالشعب الفلسطيني ومقاومته، وطالبت القوة بإخلاء المكاتب من العاملين. وفي الوقت ذاته توجهت قوة أخرى من المباحث العامة إلى مكتب وكالة معاً الإخبارية الكائن في برج شوا وحصري في شارع الوحدة في مدينة غزة، وقد أبلغوا العاملين بقرار إغلاق المكتب وطالبوا العاملين بإخلاء المقر.

وفي ذات السياق أصدر النائب العام في غزة قراراً يقضي بإغلاق مقر شركة "لينس" للإنتاج الإعلامي وجاء القرار، وفقاً لبيان النيابة العامة، أنه بناء على قرار مجلس الوزراء بغزة، والذي يحظر التعامل مع الوكالات

الإعلامية التي تتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي، وأن الشركة تعاونت مع فضائية إسرائيلية ووفقاً لإفادة مدير الشركة- المتواجد حالياً في القاهرة لجلب أجهزة ومعدات للشركة، فإن شركة "لينس" لم تبدأ عملها بعد. وفي هذا الصدد أصدرت الهيئة بياناً حول الإغلاق تطالب فيه النائب العام في حكومة غزة بضرورة العودة عن قراره القاضي بإغلاق مكتبي قناة العربية ووكالة معاً الإخبارية في قطاع غزة، وإبقاء وسائل الإعلام بعيدة عن التجاذبات السياسية والحزبية.

رابعاً: الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة

- بتاريخ 2013/7/1 وعند الساعة الثانية فجراً، تعرضت سيارة النائب السابق حسام خضر من مدينة نابلس لإطلاق رصاص كثيف من قبل مجهولين حيث وجد في سيارته والتي هي من نوع ميتسوبيشي أكثر من 26 رصاصة قد أصابت السيارة، وقد تم إبلاغ الشرطة الفلسطينية وأن عناصر الشرطة حضروا إلى المكان بعد ساعة تقريباً من عملية إطلاق النار، وأفاد مدير شرطة محافظة نابلس أنه في بداية الحدث تحرك فريق البحث الجنائي إلى مكان الحدث، وأن التحقيق ما زال جارياً في الحادث للوصول إلى المعتدين.

- بتاريخ 2013/7/4 قام عدد من المسلحين من جهاز مكافحة المخدرات وملتزمين عرفوا على أنفسهم بأنهم من كتائب القسام باختطاف سبعة مواطنين من سكان محافظة شمال غزة، وتم التحقيق معهم في أماكن مجهولة حول حيازة عقار مخدر "الرامادول"، ووفقاً لإفادة عدد من الضحايا للهيئة أنهم تعرضوا للتعذيب الشديد، وإحداث كسور في الأرجل، وتم إجبارهم على تسجيل اعترافات بواسطة كاميرا فيديو، قبل أن يتم إطلاق سراحهم، ونقلهم إلى مستشفى كمال عدوان في مدينة بيت لاهيا. وفي هذا الصدد أصدرت الهيئة بياناً - في حينه - حملت فيه الحكومة بغزة المسؤولية، وطالبت بإجراء تحقيق عاجل وجدي، ومحاسبة المتورطين فيه، وتعويض الضحايا.

- بتاريخ 2013/7/13 وعلى خلفية وفاة المواطنة فداء حساسنة اعتدى مجموعة من اقارب المواطنة والذين قدر عددهم بأكثر من 50 شخص على مشفى الخليل الحكومي حيث اقتحموا غرفة العمليات وقاموا بتكسير بعض ادوات الغرفة وقاموا ايضاً بتكسير زجاج النوافذ بالقرب من الطوارئ وأيضاً قاموا بتكسير المكنسة الكهربائية الخاصة بالمستشفى وأتلفوا عدداً من الأزهار المزروعة وأيضاً قاموا بالاعتداء على موظفي النظافة وعمال الحراسة وقاموا بتهديد الطبيب بقتله وقطع رأسه.

- بتاريخ 2013/7/26 تم الاعتداء على مقر نادي خدمات النصيرات في المحافظة الوسطى. ووفقاً لإفادة مسؤول النشاط في النادي للهيئة فقد قام مجهولون في ساعات الفجر باقتحام صالة الألعاب الرياضية في النادي وتخريب للملعب ولجميع محتويات القاعة. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/7/31 قام مجهولون باقتحام وسرقة خزنة النقود الموجودة في مقر لجان العمل الصحي الواقع في المنطقة الجنوبية من مدينة الخليل، وتقدر النقود المسروقة بـ 10 آلاف شيكل، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد

حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، ولا تزال الظروف غامضة عن هوية الفاعل الذي ظهر متخفياً حسب كاميرات المراقبة بقناع أسود.

خامساً: انتهاك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

إلى جانب ذلك، تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 4 شكاوى حول انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كانت معظمها حول الحق في العمل ومواءمة الأماكن العامة وغيرها من الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والحقوق الواردة في قانون المعوقين والقانون الأساسي الفلسطيني. ترى الهيئة ضرورة التزام الجهات الرسمية بما نص عليه القانون في عمليات التوظيف وخصوصاً النسبة المقررة في القانون وهي 5%، والبدء في عملية مواءمة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تطبيق القانون بشأن الخدمات الاجتماعية للمعاقين.

سادساً: شكاوى حول الحقوق الوظيفية وتشمل الخصم من الراتب والفصل الأمني

خلال الشهر الحالي تلقت الهيئة شكوى واحدة حول الفصل استناداً إلى شرط السلامة الأمنية، في حين تلقت شكوى واحدة تتعلق بالتنافس النزيه في التوظيف ضد وزارة التربية والتعليم. ترى الهيئة أنه من الضروري العمل على التطبيق الفعلي لقرار الحكومة بإلغاء شرط السلامة الأمنية والعمل على تنفيذ قرار المحكمة وإعادة جميع المفصولين إلى عملهم وفقاً لأحكام القانون والالتزام بمعايير التعيين التي نص عليها القانون وعدم تجاوز الدور في التعيين بدعوى أن الأجهزة الأمنية لم توص بذلك سابقاً.

سابعاً: الاستيلاء على أموال المواطنين دون حكم قضائي.

- تلقت الهيئة شكوى من المواطن هيثم يوسف محمد الوراسنة أفاد فيها بأن جهاز المخابرات العامة في الخليل قام بمصادرة جهاز كمبيوتر وفلاش ومجموعة أوراق CD ومفاتيح مكتب الصحافة الذي يعمل فيه علماً أنه يعمل صحافياً في شركة جنى للصحافة والإعلام، وقد تمت إعادتها له بعد تدخل الهيئة.

- تلقت الهيئة شكوى من المواطن نصر فيصل البدوي أفاد فيها بأن جهاز الأمن الوقائي في الخليل قام بتوقيفه بتاريخ 2013/6/1 وأفرج عنه لاحقاً، وقد قام الجهاز بمصادرة ذاكرة هاتف عدد 3 وسعتها 8 و4 و2 وG ويوجد فيها صور خاصة، وشريحتنا جوال ووطنية وماكنة للسيارة (طرمبة) ولم يتم تحرير محضر ضبط بالمصادرات ولم يكن بحوزتهم مذكرة تفنيش ولم يتم إعادتها لغاية الآن.

- بتاريخ 2013/4/2 تلقت الهيئة شكوى من المواطن محمود محمد يوسف زماعة يفيد فيها بأن جهاز المخابرات العامة في الخليل قام بمصادرة جهاز لاب توب عدد 1 وراوتر عدد 2 وجهاز حاسوب (برسونال) عدد 1 وهاتف نقال عدد 2 وذاكرة وعدد من الأقراص المدمجة.

- بتاريخ 2013/4/7 تلقت الهيئة شكوى من المواطنة نوال عبد ربه خليل أبو عيشة تفيد بأن جهاز المخابرات العامة في أريحا قام بمصادرة مبلغ مالي قيمته 4400 شيكل تعود لنجلها (عماد أبو عيشة) الذي كان موقوفاً لدى مخابرات أريحا.

- بتاريخ 2013/4/7 تلقت الهيئة شكوى من المواطن إبراهيم محمد ظاهر أبو عياش رئيس الهيئة الإدارية لجمعية بيت أمر الخيرية تفيد بأن سلطة النقد قامت بالحجز على مبلغ مالي وقيمه (4105 شيكل و93 ديناراً) في حساب الجمعية في بنك القاهرة عمان في رام الله. وقد قامت الهيئة بمخاطبة الجهات المعنية المشتكى عليها، ولم يصل الهيئة أية ردود حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

ثامناً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية

تلقت الهيئة خلال شهر تموز شكوى من المواطن محمد رضوان ياسين أفاد فيها أنه موظف في وزارة الأوقاف وحصل بتاريخ 2013/4/29 على قرار صادر عن محكمة العدل العليا والمتضمن إعادته إلى عمله كمدير مساجد حيث تم نقله لوظيفة إمام وخطيب وأصبح يتقاضى راتب اقل دون أي مبرر قانوني. ورغم مخاطبة الهيئة لوزارة الأوقاف بهذا الشأن إلا أنه لم ينفذ ذلك القرار حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

إلى جانب ذلك صدر خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها وقد بلغ عددها 15 قراراً.

انتهى